المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الثلاثاء 26 نيسان 2022

أبرز عناوين الصحف

"يديعوت احرونوت":

-الطعم المروجرثومة السالمونيلا في منتجات شتراوس

-قذيفة انفجرت في الشمال وتأهب هناك وتسهيلات في الجنوب

-الكنيست يعلن عضو الكنيست شيكلي منشقًا عن حزب "يمينا"

-سمير عمر من طوبا زنغرية قتل رميا بالرصاص

"معاريف"

-طعم سيئ

-اعتقال شاب من رهط في القدس بشبهة محاولته تنفيذ عملية

-عشية ذكرى محرقة اليهود: عدد اليهود في العالم يزيد عن 15 مليون.. 45% منهم يعيشون في إسرائيل

-وقف إطلاق النار وهدنة بمدينة رهط

"هآرتس"

-حماس على ما يبدو أطلقت القذيفة من لبنان لكن المواجهة غير واردة

-الولايات المتحدة بدأت بتزويد اوكرانيا بالدبابات والطائرات المسيرة والمضادات للطائرات

* * *

مقالات

استعدادات روسيا لتصعيد القتال وانعكاسات ذلك على "إسرائيل"

د .شاي هارتسفي

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

تميزت الأسابيع القليلة الماضية من الحرب في أوكرانيا بعدم قدرة أي من الجانبين على التوصل إلى حسم عسكري أو اقتصادي، ويُلاحظ أن الصراع قد دخل في طريق حرب استنزاف طويلة ودموية، ولا يزال بوتين يتحكم باستمرارية وقوة المواجهة العسكرية.

الغرض من المقال هو فحص تداعيات تطور الحرب على أوراق القوة الإستراتيجية المتاحة لبوتين مقابل الصعوبات الاستراتيجية التي عليه أن يواجهها، وكيف ستؤثر هذه على استعداده لمواصلة المعركة والانعاكسات على "إسرائيل."

نقاط القوة الاستراتيجية

يعتمد استعداد روسيا وقدرتها على مواصلة الحملة العسكرية على الأقل في الأسابيع المقبلة (إن لم يكن بعد ذلك) إلى حد كبير على ثلاث ركائز رئيسة:

على المستوى السياسي :هناك دعم من القوى الآسيوية، مثل: الصين والهند ودول أخرى في أمريكا اللاتينية (بقيادة البرازيل)، وإفريقيا (بقيادة جنوب إفريقيا).

الصين والهند تمتنعان عن إدانة روسيا والانحياز للموقف الأمريكي وتواصل التعاون الاقتصادي وحتى استكشاف إمكان الدفع نحو اتفاقيات جديدة لشراء الطاقة بأسعار مخفضة، علاوة على ذلك قد تكون الصين على استعداد لتعميق مساعدتها لروسيا أيضًا في البعد العسكري بسبب المخاوف من أن الانهيار

الروسي يمكن أن ينعكس على ميزان القوة العالمي، ما يسمح للولايات المتحدة بإعادة تركيز جهد خاص في الساحة الآسيوية.

من ناحية أخرى فإن اعتماد روسيا على الصين يجعلها الشريك الأصغر في المحور الاستراتيجي الذي كان بوتين يأمل في ترسيخه ضد الولايات المتحدة عشية الحرب.

على المستوى الاقتصادي :اعتماد الدول الأوروبية في مجال الطاقة على إمدادات الغاز والنفط من روسيا، إلى جانب اعتماد دول الشرق الأوسط وخاصة مصر على إمدادات القمح من روسيا (وأوكرانيا) والخوف من أزمة الغذاء، يسمح لروسيا بالاستمرار في الحصول على مدخولات بالعملات الأجنبية، ويمنح فرصة للاقتصاد الروسي ليلتقط أنفاسه.

ومن وسائل الضغط الإضافية على الغرب هي التوقعات المحتملة لمستويات التضخم والتي أثرت حتى قبل الحرب على الاقتصادات الغربية، وقد تزداد سوءًا في الأشهر المقبلة بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية والنقل (قفز مؤشر أسعار الغذاء العالمي بنسبة 13٪ في مارس مقارنة بفبراير، وهو أعلى ارتفاع في السنوات الأخيرة)، وكذلك العواقب الاقتصادية والاجتماعية بسبب ملايين اللاجئين في دول أوروبا الشرقية.

من الناحية العسكرية:

على الرغم من ضعف القدرات العملياتية التي أظهرها الجيش الروسي حتى الآن، إلا أنه لا يزال يتمتع بتفوق كبير على الجيش الأوكراني، لا سيما من حيث الأسلحة التي بحوزته.

علاوة على ذلك فإن الإحجام الغربي عن إرسال قوات إلى أوكرانيا يحصر المواجهة على أنها حرب بين الجيش الروسي والجيش الأوكراني فقط، ويعزز بالفعل استعداد روسيا وأمنها لمواصلة استخدام قوة نيران عالية وإلتعرض للسكان المدنيين عمداً دون خوف من رد عسكري غربي.

أزمات روسيا الاستراتيجية

على الرغم من أن المزايا الاستراتيجية لروسيا تسمح لها بمواصلة القتال في الوقت الحالي، إلا أنه يتعين عليها التعامل مع عدد من التطورات على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي.

النزوح الكبير للشركات من روسيا أدى إلى عزل الاقتصاد الروسي، وخلق نقص في العديد من المنتجات وارتفاع معدلات البطالة، وهجرة الأدمغة.

في الواقع روسيا اليوم مقيدة تمامًا تقريبًا من ناحية القدرة على التجارة بالدولار أو اليورو بطريقة تضع قيودًا على زيادة رأس المال وعقد الصفقات مع العديد من الدول حول العالم وليس فقط مع الدول الغربية.

بل إن روسيا ممنوعة من استخدام ما يقرب من نصف احتياطياتها من النقد الأجنبي بطريقة تجعل من الصعب عليها سداد ديونها (رغم أنها تمكنت من سداد ديونها خلال شهر مارس).

ووفقًا لتوقعات البنك الدولي، من المرجح أن تصل روسيا إلى الإفلاس في المستقبل القريب بسبب عدم قدرتها على سداد السندات بالدولار، ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الروسي بنسبة 11٪ هذا العام.

بدائل الاعتماد على الطاقة

أدى الاعتماد على واردات النفط والغاز من روسيا إلى زيادة التفاهم بين الدول الأوروبية حول الحاجة إلى إيجاد بدائل، حتى لو كانت عملية طويلة، فقد زُرعت البذور الأولى في الأسابيع الأخيرة للبحث عن بدائل مختلفة، بما في ذلك إمدادات الغاز الطبيعي المسال، واستيراد الفحم وتوليد الكهرباء من الطاقة النووية، وتسريع عمليات استخدام الطاقات المتجددة وحتى دراسة إمكانات الحد من استخدام الكهرباء، وأعلن الاتحاد الأوروبي بالفعل عزمه خفض واردات الغاز من روسيا بنحو 60 في المائة بحلول نهاية العام.

في البعد السياسي والأمني

كشف الغزو الروسي أهمية التحالفات الدفاعية وأدى إلى تجديد جدوى حلف شمال الأطلسي، وينعكس هذا في الرغبة الحقيقية للدول الأوروبية للوفاء بالتزاماتها بتخصيص موارد كبيرة لبناء القوة، والتزام الرئيس بايدن بحماية كل دولة عضو في الحلف، وإرسال قوات أمريكية إلى دول أوروبا الشرقية، فضلاً عن التعاون العسكري والاستخباراتي بين الدول الأعضاء ضد روسيا وبينها وبين أوكرانيا.

علاوة على ذلك فإن الانضمام المحتمل لفنلندا إلى التحالف، والتي يبلغ طول حدودها مع روسيا حوالي 1300 كيلومتر وربما السويد أيضًا، سيشكل تغييرًا مهمًا في الوضع الراهن الذي تشكل في المنطقة في العقود الأخيرة.

النظر إلى بوتين كمجرم حرب :الرواية التي ثبتت في الغرب أن روسيا ترتكب جرائم حرب، والنظرة إلى بوتين كمجرم حرب تنعكس على صورة روسيا ومكانتها على الساحة الدولية، بالتأكيد طالما ظل بوتين في منصبه، هذا بطريقة ما يمكن أن يضع عقبات كبيرة أمام إمكان تسوية طويلة الأجل للأزمة والعودة إلى "الاعمال كالمعتاد" مع روسيا.

التعديلات تشغيلية

من تحليل التوازن بين نقاط القوة والضعف، يبدو أنه من وجهة نظر بوتين على المدى القصير إلى المتوسط، فإن الأوراق التي يمتلكها، وعلى رأسها الدعم من القوى الآسيوية والاعتماد على الطاقة في روسيا، تسمح له بطول النفس الاقتصادي والعسكري والقدرة على الاستمرار في حملة عسكرية محدودة.

عمليا، بعد فشل الجهود للسيطرة على كييف والمدن الأخرى، وبالنظر إلى الخسائر العديدة والصعوبات اللوجستية والتشغيلية، بدأت روسيا عملية إعادة تنظيم وتعديل أهداف الحرب مع الواقع الذي نشأ على الأرض، مع نية تجنيد 60 ألف جندي احتياطي تم تسريحهم في السنوات الأخيرة، والتركيز على سحب القوات من شمال أوكرانيا ومنطقة كييف، وتركيز جهد خاص للسيطرة على مناطق في شرق وجنوب البلاد، هذا من أجل إنشاء ممر بري من روسيا إلى شبه جزيرة القرم، ومن الممكن حتى منع أوكرانيا من الوصول إلى البحر وعمليًا تقسيمها إلى دولتين.

في الوقت نفسه، ومن أجل تحسين عمليات القيادة والسيطرة، تم تعيين قائد القيادة الجنوبية للجيش الروسي الجنرال "ألكسندر دفورنيكوف" قائدًا لجميع القوات الروسية في أوكرانيا، ويذكر أنه خلال فترة ولايته كقائد للقوات الروسية في سوريا في الأعوام 2015-2016، تبنى دفورنيكوف أسلوب قتال منهجي الدك والاستنزاف المستمر للعدو، مع استخدام قوة نيران كبيرة.

لذلك، يبدو أن تعيينه يشير إلى الرغبة الروسية في تحقيق إنجازات ملموسة على الأرض بأي ثمن تقريبًا، ربما في الفترة التي تسبق 9 مايو (اليوم الذي تحتفل فيه روسيا بانتصارها على النازيين)، هذا بطريقة قد تسمح لبوتين بإعلان "النصر" وتقديم الرواية الروسية عن "تطهير النازية" من الأراضي التي احتلت (مع تأطير العملية ضمن الحرب الوطنية العظمى" ضد النازيين في الحرب العالمية الثانية) ما سيمنحه الشرعية من الداخل لإعلان إتمام "المرحلة الثانية وربما النهائية "للعملية الخاصة، في هذه الحالة قد تعلن روسيا من جانب واحد وقف الأعمال القتالية، من أجل بسط سيطرتها على المنطقة وإعادة تنظيم القوات لمواصلة المعركة.

توصيات لإسرائيل

إن استمرار القتال وخاصة الفظائع التي تم الكشف عنها يعمق المعضلة التي تواجه "إسرائيل" في الوقت الحاضر، ولا سيما التوقعات المتزايدة منها في الغرب للوقوف في الجانب الصحيح من التاريخ والتعبير عن إدانة واستنكار واضحين للسلوك الروسي، في الوقت الحالي تواصل "إسرائيل" المحاولة والمناورة كما يتجلى ذلك في الفجوات في التصريحات بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية فيما يتعلق بالفظائع التي تم الكشف عنها.

ومع ذلك في ضوء الضغط المتزايد، يوصى بأن تعمل "إسرائيل" على تنسيق المواقف مع الإدارة الأمريكية من أجل فحص حدود المناورة المحتملة لها، في محاولة للحفاظ قدر الإمكان على التنسيق الأمني الضروري مع روسيا، في الوقت نفسه يجب على "إسرائيل" الاستمرار في تقديم كل المساعدات الإنسانية الممكنة، والامتناع عن فرض أي قيود على استيعاب اللاجئين من أوكرانيا.

بالنظر إلى تعقيد العلاقات مع الإدارة الأمريكية في الوقت الحاضر على خلفية الحرب في أوكرانيا وإمكانية توقيع اتفاقية نووية جديدة مع إيران وانفجار العلاقات مع الفلسطينيين، على "إسرائيل" أن تتجنب الاحتكاكات والمواجهات العلنية مع الإدارة الأمريكية، وأن تكون حساسة تجاه التحركات التي قد تؤدي إلى التصعيد.

في الوقت نفسه، يجب على "إسرائيل" أن تحاول الاستفادة من موقعها الخاص في المنطقة، من أجل توضيح أو إثبات أهميتها للولايات المتحدة وتعميق تعاونها الخاص معها بطريقة تساعد في بناء قوة متسارعة للتعامل مع التحديات الناشئة في المنطقة.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": الشاباك يعلن القبض على خلية من الضفة الغربية خططت لعملية تفجيرية

بقلم إيمانويل فابيان

جهاز الأمن العام يقول إن أم لأربعة أطفال (40 عاما) من منطقة جنين كانت على تواصل مع نشطاء من الجهاد الإسلامي في غزة ومررت تعليمات لأعضاء الخلية المحلية

أعلن جهاز الأمن العام (الشاباك) يوم الإثنين أنه أحبط مؤخرا محاولة لحركة "الجهاد الإسلامي في فلسطين"، التي تتخذ من غزة مقرا لها، لتجنيد سكان من الضفة الغربية لتنفيذ هجمات ضد أهداف إسرائيلية.

وقالت الوكالة أنها اعتقلت عددا من الفلسطينيين من منطقة جنين – من بينهم ياسمين شعبان البالغة من العمر 40 عاما وأم لأربعة – بشبهة التخطيط لعملية تفجيرية ضد مزارعين إسرائيليين في المنطقة.

واتهمت الوكالة نشطاء الجهاد الإسلامي في غزة بتوجيه الخلية لصناعة عبوات ناسفة لاستخدامها في الهجوم. ونشرت الوكالة مقاطع زعمت أنها تظهر الأعضاء وهم يختبرون عبوة ناسفة تم صنعها بشكل مشابه لصاروخ. واتُهمت شعبان بنقل معلومات بين نشطاء الجهاد الإسلامي في غزة وأعضاء الخلية في الضفة الغربية. وأدى التحقيق معها إلى اعتقال سبعة آخرين، زُعم أنهم جزء من الخلية، وفقا للشاباك.

بحسب الشاباك، فإن شعبان هي ناشطة في الجهاد الإسلامي وكانت سُجنت في السابق لضلوعها في التخطيط لهجوم انتحاري، بتوجيه من أعضاء الحركة في غزة.

في 20 أبريل، وُجهت لشعبان لائحة اتهام رسمية في القضية. وأيضا لوائح اتهام ضد خمسة آخرين، بشأن ما قال الشاباك إنها "جرائم أمنية خطيرة."

من بين المتهمين محمد ياسين، فلسطيني من سكان بلدة دير أبو ضيف، وهو متهم بتجنيد آخرين من بلدته، الذين تم اعتقالهم أيضا.

وأشاد رئيس الوزراء نفتالي بينيت بالاعتقالات وقال إن "الشاباك وقوات الأمن في ملاحقة مستمرة لخلايا الإرهاب الفلسطينية التي تخطط لقتلنا. لن نكف عن الضغط." ليعرف كل إرهابي... أننا سنضع في النهاية أيدينا عليه."

قالت الوكالة (الشاباك) أنها لاحظت في السنوات الأخيرة محاولات مستمرة من قبل الفصائل الفلسطينية في غزة لتجنيد فلسطينيين في الضفة الغربية لتنفيذ هجمات. هذا نشاط منهجي وواسع تقوده المنظمات، بما في ذلك منظمة الجهاد الإسلامي، من أجل زعزعة استقرار المنطقة بأكملها."

مواد يُزعم أنها استخدمت في عبوة ناسفة قال جهاز الأمن العام (الشاباك) إن خلية تابعة للجهاد الإسلامي في الضفة الغربية قامت بصنعها، في صورة نشرت في 25 أبريل، 2022(Shin Bet) .

يُنظر إلى منطقة جنين على أنها بؤرة ساخنة رئيسية للنشاط ضد إسرائيل في الأشهر الأخيرة. اثنان من منفذي الهجمات الأخيرة – رعد حازم، الذي قتل ثلاثة إسرائيليين في تل أبيب، وضياء حمارشة، الذي أسفرت عملية إطلاق نار نفذها في بني براك عن خمسة قتلى – ينحدران من جنين ومحيطها.

وجدت القوات الإسرائيلية، التي دخلت جنين والقرى المجاورة لها، نفسها في معارك بالأسلحة النارية في الأشهر الأخيرة. على الرغم من أن السلطة الفلسطينية أطلقت عملية في المحافظة العام الماضي لاستعادة النظام، يقول محللون إن سلطة رام الله تفقد السيطرة على المنطقة بوتيرة متزايدة.

في وقت سابق من الشهر، حاولت القوات الإسرائيلية اعتقال خلية فلسطينية بالقرب من جنين كانت في طريقها لتنفيذ هجوم. وقُتل ثلاثة من نشطاء الجهاد الإسلامي وأصيب أربعة جنود إسرائيليين في تبادل لإطلاق نار أعقب ذلك.

* * *

"يديعوت أحرونوت": حماس تستغل سياسة العقاب "الإسرائيلية" وحان الوقت لتغييرها

بقلم إليئور ليفي

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

منذ عملية "حارس الأسوار تفاخرت حماس بالمعادلة الجديدة التي أقامتها مع "إسرائيل"، والتي بموجبها تعمل على ربط الساحات في حال حدوث تصعيد عسكري، لسنوات عديدة حاولت المنظمة القيام بذلك – وفشلت فشلاً ذريعاً – ثم بادرت بالمعركة في مايو الماضي ونجحت أكثر بكثير مما كان يتصور، وبينما حاربت المنظمة "إسرائيل" من قطاع غزة، أحرقت الضفة الغربية أيضاً من المظاهرات والاشتباكات العنيفة، وزودت القدس الشرقية أيضاً بجزء من دعمها، لكن كانت الذروة هي الاحتجاجات الشديدة التي أشعلت فتيل أجزاء من فلسطيني 1948 في مناطق في "إسرائيل" والنقب.

لكن التسلسل الكثيف للأحداث منذ ذلك الحين جعل الكثيرين ينسون أن الصواريخ أطلقت أيضاً من لبنان على "إسرائيل" أثناء العملية، وكان فرع حماس في لبنان هو المسؤول عن إطلاق النار، في كانون الأول (ديسمبر) نشرت يديعوت أحرنوت، لأول مرة عن وجود فرع لحركة حماس في لبنان.

الشخص الذي يقف وراء إنشاء الفرع وتوجيهه هو نائب زعيم حماس صالح العاروري، الذي كان هدفه إنشاء قوة عسكرية سرية على الأراضي اللبنانية تكون جزءاً لا يتجزأ من التنظيم، ويمكن أن تخلق ساحة أخرى مزعجة لـ"إسرائيل" من الشمال.

بعد أسبوعين من النشر، وقع انفجار غامض في مستودع الصواريخ في ضواحي صور، لقد ألقت حماس بظلال الغموض على ملابسات القضية وحتى يومنا هذا لا يعرف سببها أو من تسبب فيها، الفرع الذي يقع مركزه في صور مع مئات النشطاء، تابع لقيادة حماس في الخارج، لكنه أيضاً على اتصال بحماس – غزة.

تلقينا الليلة كما ذكرنا تذكيراً بوجود الفرع اللبناني الذي يتحدى "إسرائيل"، وبطبيعة الحال امتنعت حماس عن تحمل مسؤولية إطلاق النار.

الواقع يثبت أن "إسرائيل" تلعب لصالح حماس، في التصعيد الحالي تحاول المؤسسة الأمنية خلق تمييز مصطنع بين أنشطة حماس في الضفة الغربية والقدس الشرقية وأنشطتها في قطاع غزة، وتمتنع "إسرائيل" عن معاقبة حماس في غزة على الأنشطة التي تديرها من قطاع غزة في مناطق أخرى، التحريض على الهجمات واستهدافها، والتي انطلقت من غزة، أعطت حماس حتى الآن إعفاءً من الرد هناك، طالما أن العمليات الهجومية (مثل إطلاق الصواريخ) لا تخرج من قطاع غزة.

حماس تعرف ذلك جيداً، ومن الواضح أنها تستغل هذا الإعفاء لأغراضها الخاصة، لكن استخدامها للساحة اللبنانية يأخذ الأمر خطوة إلى الأمام، والبعض قد يقول خطوة أبعد من اللازم، لذلك من المناسب إعادة النظر في سياسة العقاب "الإسرائيلية."

أحد الحلول الممكنة لهذا هو إنشاء معادلة لمعادلة

حماس تؤيد سياسة ربط الساحات، ويمكن لـ"إسرائيل" أن تقرر عكس طريقة رد الفعل 180 درجة، وبدلاً من سياسة التفرقة بين الساحات، فإنها تبدأ أيضاً بسياستها الخاصة المتمثلة في الساحات المتصلة.

المعنى

حماس وجهت خلية في الضفة ونفذت هجوماً؟ "إسرائيل" تغلق معبر كرم أبو سالم لبضعة أيام، هل أطلقت المنظمة صاروخا من غزة؟ تشن "إسرائيل" هجوماً رداً على قطاع غزة، وتشن في الوقت نفسه عملية اعتقال واسعة النطاق لكبار أعضاء المنظمة في الضفة الغربية، حماس تطلق صاروخا من لبنان؟

"إسرائيل" تهاجم منشآت جوية لذراعها العسكرية في غزة، حماس تحرض على مواجهات في المسجد الأقصى؟ تقوم "إسرائيل" بإغلاق أو تقليص مساحات الصيد في قطاع غزة.

يمكن لمثل هذا التغيير في السياسة أن يزعزع المفهوم الكامل الذي بنته حماس، من المحتمل جداً أن يؤدي مثل هذا التغيير في تصور العملية على المدى القصير إلى التصعيد، لكن يجب أن تكون هناك رؤية أمنية على المدى الطويل.

بالمناسبة شوهدت براعم هذا التغيير فور تعيين "نفتالي بينت" وزيراً للجيش في عام 2019، عندما اغتالت "إسرائيل" "قائد اللواء الشمالي للجهاد الإسلامي بهاء أبو العطا في قطاع غزة، بمبادرة منه، في وقت اغتياله نفسه في تلك الليلة، وفي مفاجأة تامة، هاجمت طائرات مجهولة في دمشق منزل أكرم عجوري رئيس الجناح العسكري للجهاد، في محاولة لاغتياله.

لقد كان خطأً فكرياً إبداعياً هز المفهوم القديم لمناعة شخص ما، حان الوقت لتفعيل هذا الأمر مرة أخرى.

* * *

"معاريف": هذا ليس العنوان

بقلم :د. دورون ماتسا

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

كالمعتاد تتجه الانذار الى حماس والى قطاع غزة في سياق احتدام الوضع الامني. من يتذكر ان موجة الارهاب بدأت بعمليات قام بها عرب اسرائيليون في بئر السبع وفي الخضيرة، تواصل بعمليات قام بها فلسطينيون في بني براك وفي تل أبيب، تدحرج الى تصعيد في الضفة، من هناك الى شرقي القدس والحرم، ومحطة اخيرة – قطاع غزة. صواريخ معدودة أطلقت من اراضي القطاع، معظمها لم تكن ناجعة. الجيش الاسرائيلي هاجم بشكل رمزي بل واغلق مؤقتا معبر ايرز فيما وصفه محللون كثيرون ذوو ذاكرة قصيرة كسياسة جديدة لممارسة الضغوط الاقتصادية.

لقد اعاد التركيز على القطاع ظاهرا صورة النزاع الى مكانه الطبيعي المزعوم، إذ ما هو أكثر سهولة ووضوحا من رسم صورة المواجهة عبر زاوية النظر المعروفة والواضحة جدا المتمثلة بحماس مقابل اسرائيل. ها هو وجد العدو وكأنه ضاع في موجة الارهاب الاخيرة، وفيه يمكن بالطبع تركيز الاهتمام

وتحديد المسؤولية الواضحة، عنوان ملموس يحرك خيوط الارهاب وهو سبب الاسباب ايضا للإرهاب في الضفة. ومن هنا قصيرة الطريق الى البحث في مسألة الردع الاسرائيلي بالنسبة للقطاع والاستراتيجية الاسرائيلية بالنسبة لحماس.

لكن يبدو أن الوضع الامني في الاسابيع الاخيرة لا يرتبط بحبله السري بحماس والبحث في مسألة السياسة الاسرائيلية تجاه الحركة الاسلامية الفلسطينية هام على المستوى المبدئي، ولكنه في التوقيت الحالي عديم القيمة الحقيقية بالنسبة للمشكلة التي تتصدى لها اسرائيل. ليست حماس هي التي اثارت موجة الارهاب الاخيرة وليست هي التي وقفت خلف خلايا الارهاب التي انكشفت في الضفة وفي اوساط عرب اسرائيل، حتى لو كانت لها مصلحة اساسية في تدهور الوضع الامني في القدس وفي مناطق السلطة الفلسطينية. حماس هي في اقصى الاحوال راكب بالمجان ونوع من الطفيلي الذي يركب برقة – بغياب مصلحة حقيقية في معركة شاملة مع اسرائيل في التوقيت الحالي – على الموجة التي لا يوجد لمحدثها عنوان واضح حقا. وهذا ايضا هو قلب المشكلة.

يدور الحديث عن جملة من العناصر النشطة الذين لا يرتبطون بمركز اعصاب تنظيمي – سياسي محدد والذين تواجدهم في الميدان ومحاولتهم لهز الاستقرار الامني في العقد الاخير تنبع ضمن امور اخرى من ضعف مزدوج: ضعف اسرائيل كمؤسسة دولة بالنسبة لما يجري في الوسط عندها، وضعف السلطة الفلسطينية بالنسبة لما يجري في محيطها في الضفة. من داخل هذا الضعف ينمو تحدي مزدوج: سواء على الاستقرار الامني، بما في ذلك بالمعنى بالجنائي، ام على النخب المتماثلة معه في رام الله وفي القدس.

الانطباع هو أنه بينما تعرف اسرائيل كيف توفر أجوبة، جيدة الى هذا الحد أو ذاك، بالنسبة للواقع في القطاع وللتحديات الامنية النابعة منه، فإنها يصعب عليها أن تتصدى للتحدي الامني الذي لا يتعلق بالقطاع لأنه لا يرتبط بعنوان واضح بل هو نتيجة مسيرة زاحفة تفكك عندها من الداخل وعند شريكتها في رام الله النسيج الاجتماعي الذي يتعلق الاستقرار الامني بحفظه.

من زاوية النظر هذه، فان ضربة اسرائيلية للقطاع هي مثابة علاج للمشكلة غير الصحيحة. فهي لن تحل التآكل الزاحف المتواصل في مكانة اسرائيل في داخل بيتها ولا سياقات تموضع اولئك الذين يتحدون النظام السياسي – الامني في الضفة. الربط بين الاثنين ينطوي على تهديد اهم بكثير من مجرد صاروخ آخر لحماس. اسرائيل تعرف كيف تدار الحروب في قطاع غزة وكيف التصدي لتهديدات صواريخ حماس، لكن لا فكرة لديها كيف تدار الحروب في داخل البيت، وليس اقل من ذلك كيف التصدي لإمكانية انهيار

ساحتها الخلفية في الضفة وفي شرقي القدس حيث عناصر الاحتكاك اليهود العربي ملموسة بلا قياس عنه في قطاع غزة وتنطوي على تهديدات لم تتأهل القبة الحديدية للتصدي لها.

* * *

"يديعوت أحرونوت": النزاع مع غزة يجب أن ينتهي، مرة واحدة وإلى الأبد

بقلم: متان تسوري

عندما انتهوا من صب السور الاسمنتي العميق (العائق) على طول الحدود بين اسرائيل وغزة، واقاموا فاصلا تحت ارضيا مع القطاع، اشتكى أحد الجنرالات في الجيش الاسرائيلي: "ما تبقى عمله هو دق إسفين في الارض وقطع قطاع غزة نهائيا عن اراضي اسرائيل وبذلك انهاء النزاع."

انهاء النزاع بين اسرائيل وقطاع غزة بعيد عن الانتهاء، ولا يهم كم اسفينا يدق في الارض. فمن غير الصواب القول ان ليس لدولة اسرائيل سياسة. العكس هو الصحيح. وهذا محبط أكثر: فستتفاجأون في الاكتشاف من أن لدولة اسرائيل توجد سياسة واضحة تجاه غزة، ويجمل بنا ان نعترف بها، واساسا نحن سكان غلاف غزة ومدن الجنوب: اسرائيل قررت سياسة تقول انها تدير النزاع حيال قطاع غزة، ولا تؤدي الى انهائه.

ما المعنى؟ المعنى هو انه مرة كل بعض الوقت، في إطار ادارة النزاع، طرف ما يتلقى الضربة، والطرف الثاني يوجه الضربة، او العكس – وهكذا دواليك في دائرة خالدة. توجد بادرات طيبة انسانية، دخول عمال من غزة الى اسرائيل ووقف نار لبضعة أشهر ضمن ادارة النزاع. بالمناسبة، جولات تصعيد قاسية هي الاخرى في إطار ادارة النزاع. لا سببا يجعلنا نكون متفاجئين بنار الصواريخ، إذ ان سياسة اسرائيل ثابتة جدا في دائرة الدماء التي لا تنتهي. قادة حماس في غزة، وعلى رأسهم يحيى السنوار يتجولون بلا معيق – يتنفسون هواء ربيعيا. هم يعرفون، وبخاصة السنوار بان اسرائيل لن تمس به. لماذا؟ لان حكومة اسرائيل تريد السنوار زعيما في غزة. من ناحيتها هو "اهون الشرور". السنوار. رغم انه قاتل غاشم، كما يعتقدون، لكنه يحرص على السكان في غزة ويهدئ المنطقة. شخص براغماتي يعرف كيف يدير النزاعات. من ناحية اسرائيل، في إطار سياسة ادارة النزاع واحد كهذا بالتأكيد مناسب للمنصب.

بالمقابل، فان ادارة النزاع لا تمس حقا ببلدات غلاف غزة وبسديروت: مزيد من العائلات تستوعب في البلدات، سديروت في زخم بناء، توجد وسائل تحصين في كل زاوية، قبة حديدية والمواطنون في معظمهم

يظهرون مناعة نفسية، رغم الخدوش النفسية. وبالتالي لماذا ننهي النزاع مع غزة؟ الافضل ادارته من الاجتهاد والتورط. غير أن هنا تبدأ المشكلة، وهي خطيرة جدا. ادارة النزاع، التي تتواصل منذ أكثر من عشرين سنة من نار الصواريخ، تسحق القوى. إذا لم يتوقف، فنحن سندفع ثمنا باهظا في المستقبل. على الحكومة أن تجتمع وتقرر سياسة جديدة تؤدي الى انهاء النزاع، بطريق سياسية أو بطريقة عسكرية. المواطنون لا يمكنهم أن يعيشوا وان يربوا اولادهم تحت سياسة ادارة النزاع، حتى وان كانت توجد فترات طيبة وهادئة. الامر يجب أن يتوقف مرة واحدة والى الابد، حتى بثمن تصعيد عسكري ونقد دولي.

ان سكان الجنوب من حقهم أن تتوقف هذه السياسة فورا، وان يوضع حد واضح منه يبدأ عهد جديد. وذلك بشرط ان في اليوم التالي ينتهي النزاع مرة واحدة والى الابد. على اسرائيل أن تعلن عن ذلك بشكل علني، وان يصل الى آذان السنوار ايضا: إما أن تأتوا بالخير او اننا سنأتي بأقل خير. يجب طرح انذار واضح والايفاء به. اما مواصلة ادارة النزاع، وفقا لمنظومة توازنات وادارة مخاطر فلن يحملنا الى مكان هادئ. هذا هو الوقت للخروج من الدائرة التي نركض في داخلها وفتح طريق جديدة.

* * *

"إسرائيل اليوم": إلى حكومة بينيت: لا تقتفي أثر نتنياهو وسياسته حيال الجبهة الجنوبية

بقلم آفي دبوش

ترجمة: القدس العربي

مرت 21 سنة منذ سقط "القسام" الأول في مدينتي، سديروت. حصل هذا في 16 نيسان، ومنذئذ تغير وجهها بمعان كثيرة. في الأسبوع الماضي عدنا إلى الغرف الأمنية، وجراح أطفال "سديروت" فتحت من جديد. نظرت إلى عناوين الصحف وفركت عيني دهشاً: كان هناك من أوضح بأن الصاروخ الواحد هو نتيجة "بيع" إسرائيل للإخوان المسلمين في حكومة بينيت.

من الصعب أن نفهم أين كان أولئك الأشخاص عندما تعرضنا على مدى العقد الأخير لآلاف الصواريخ، وأطفأنا مئات الحرائق، ودفنا الموتى، وفقدنا جثامين وأسرى، واضطررنا للهرب من بيوتنا على مدى أشهر طويلة. على فرض أن هؤلاء ليسوا أناساً منقطعين تماماً، وأن التاريخ بدأ من ناحيتهم في تموز 2021، يبدو أن أمن أطفال "سديروت" متعلق بالوقفة السياسية. اقتراح أولئك الأشخاص هو أغلب الظن العودة إلى ما شهدناه في العقد الأخير. كمقيم في "سديروت"، لديّ أساساً مشاعر محلية وإقليمية. سيسرني أي حل يوقف دائرة الرعب. عندما أجرى نتنياهو في 2018 أول نقاش في الكابينت الأمني عن التسوية في غزة،

وقفت مع رفاقي كي أؤيد التوصل إلى حلول. وعندما كان إسرائيل كاتس عضو الكابينت الوحيد الذي أجريت معه مقابلة صحافية واقترح استراتيجية جديدة للحرب تجاه حماس (بناء جزيرة مصطنعة في مياه غزة لميناء تجاري)، كان صدى أقواله في حملة "الأمل بدل الحرب".

كانت هذه أفكاراً لم تحقق شيئاً، أبنائي وأنا في الجانب الذي يتعرض للضربات في الـ 21 سنة الأخيرة؛ حماس تنظيم إجرامي يخرق حقوق الإنسان في غزة وفي "سديروت". ولكني تربيت على الصهيونية التي تخلق واقعاً ولا تعنى فقط برد الفعل. تربيت على الإسرائيلية الإبداعية التي لا تتجمد في مكانها، بل تخلق حلولاً. الجانب القوي قد يقرر حقائق على الأرض، وقد يستبدل باستراتيجية لم تثبت نفسها – استراتيجية الحصار التي أعلنت عنها حكومة أولمرت في 2007 – استراتيجية فاعلة.

على الاستراتيجية أن تضرب المناخ السياسي الجديد لاتفاقات إبراهيم وتعزز العلاقات مع مصر. يتحدث العسكريون عن هذه المعادلة: إعمار البنى التحتية في غزة، وإقامة ميناء بحري، وإدخال عمال غزيين بكميات كبيرة إلى إسرائيل، وسلسلة مشاريع اقتصادية مشتركة في صالح الكهرباء والمياه والصحة. وما المقابل؟ الهدوء، وإعادة منغستو والسيد وجثماني ريتشارد وهدار غولدن. خطوة كهذه ستحتاج تجنيداً مهماً لمصر وقطر والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ليس بسيطاً، لكننا رأينا أي جهود تبذل في محاولة للتوسط في حرب عظيمة الحجوم في أوروبا. لكن الحرب التي أمامها منذ الـ 21 سنة تجاه غزة "لاغية ملغية". هذه مسألة إرادة سياسية وتصميم وإبداع. من يحاولون تصوير حكم نتنياهو بأنه أفضل لغلاف غزة يجب أن يتذكروا بأنه لا يمكن خداع الجمهور كل الوقت. على حكومة التغيير أن تستوعب بأن نافذة الفرص تغلق، ومن لا يعرفون كيف يجلبون حلولاً جديدة يخونون مهام مناصبهم.

* * *

"إسرائيل اليوم": إلى الفلسطينيين والعالم: لا خط أخضر بعد اليوم وسنصلي داخل الحرم بدلاً من "المبكى"

بقلم: نداف شرغاي

صوت واحد ناقص، صامت، يصرخ في غيابه: لسنا احتلالاً في القدس، مثلما يكذب الفلسطينيون دائماً في آذان العالم كله. فالشعب لا يحتل بلاده وعاصمته. لكننا في الشهر الأخير نقع في هذا الفخ ونتحدث عن أمن واستراتيجية، في الوقت الذي يحظر أن تقام جملة ادعاءات على أساس احتياجات معيشية وتكتيكية إزاء موضوع القدس. الارتباط والالتزام اللذان اتسمت بهما هذه المدينة يشذان عن القلق على الوجود المادي والأمن. فهما يستندان أساساً إلى التقاليد، والدين، والثقافة والتاريخ اليهودي، ونحن توقفنا عن

الحديث عنها. حين طلب من دافيد بن غوريون في 1948 أن يبرر المعركة على المدينة، ذكر أن "قيمة القدس ليست قابلة للقياس"، "لا يمكن أن توزن وتحصى". "المعركة على القدس حاسمة"، شرح، "ليس من ناحية عسكرية فحسب. القسم "على نهري بابل" ملزم اليوم مثلما في حينه، وإلا فلن نكون جديرين باسم شعب إسرائيل".

فلنرسم خطاً أحمر: الخط الأخضر مات.

حيال الصلة الوقحة التي تحاول حماس خلقها بين غزة والقدس، نجد بينيت ولبيد وليبرمان وغانتس يصمتون صمتاً مطبقاً. لعل هذا روع عباس و"الموحدة" في أن وجود هذه الحكومة المتعذرة يقوم على أساسهما، ولعل هذا ضعف عقلي بنيوي. "حكومة التغيير" شطبت خطاب الحقوق الذي كان جزءاً لا يتجزأ من جيناتنا، بخاصة بالنسبة للقدس. ويبرز غيابه على نحو خاص الآن بسبب حضوره الشديد في خطاب الفلسطينيين والدول العربية تجاه العالم. فهؤلاء لا يخجلون من تقبيل "أطراف أرضهم"، والكذب عن ماضيهم وتزوير التاريخ بلا نهاية.

لا يمكن إسناد المطلب إلى شرعية دولية دون الكتب المقدسة والآباء والأمهات والتاريخ اليهودي. القدس، على حد قول بلينكن، هي بالفعل مستوطنة. المستوطنة الإسرائيلية المحقة والكبرى منذ الأزل. علينا أن نتحدث عن الارتباط بهذه المدينة، حقنا وأولوياتنا فيها، من عهد الملك داود والهيكلين الأول والثاني حتى العام 1948 وحرب الأيام الستة وأيامنا هذه. فلنقلها بوضوح، دون تلعثم أو اعتذار. ولنرسم خطاً أحمر، ولنوضح أن القدس أساس الذاكرة الأكثر وضوحاً للشعب اليهودي، ولسنا احتلالاً. وأن الخط الأخضر مات. وإن التخلي عن حقوقنا في القدس سيجعل حقنا في بلاد إسرائيل حقاً عاجزاً. لن يكون أي تقسيم آخر هنا، لا في الأحياء ولا في البلدة القديمة، ولا في الحرم أيضاً. الحرم وإن كان أغلق في وجه اليهود في نهاية رمضان هذا، ولكن يجب أن نقول الحقيقة: السبب الوحيد الذي لأجله يصلي اليهود منذ أكثر من ألف سنة على طول الحائط الغربي هو الحواجز التي نصبت في وجوههم (الفقهية أو السياسية) للصلاة في الحرم نفسه. الحائط قد يكون "هيكلاً صغيراً"، الأهم والأكثر قدسية من كل الكنس الأخرى، ولكنه ليس مكان الهيكل، وهو حتى ليس الحائط الغربي للهيكل، مثلما اعتقدوا خطأ على مدى مئات السنين. هذا هو الحائط الغربي لنطاق الحرم. فيه قدسية ولكنه ليس المكان الأكثر قدسية للشعب اليهودي، مثلما أخطأ قبل وقت غير بعيد وزير الخارجية لبيد.

الحرم، الذي أقام عليه المسلمون مصليين قبل 1350 سنة هو المكان الأكثر قدسية للشعب اليهودي، وفقط الثالث في قدسيته للإسلام السني (بعد مكة والمدينة). الحائط هو البديل للحرم؛ هو الرواق، بينما الحرم هو الأساس. ووحدها الفتوى الفقهية على مدى الأجيال منعت إسرائيل من الحجيج إلى الحرم وتركتنا على سفوحه. نحن مرتبطون بالحائط بتلال من الدموع والقدسية، ولكنه البديل فقط. أما الأصل، الذي سترتب فيه صلاة اليهود أيضاً في يوم من الأيام، فهو الحرم.

* * *

"هآرتس": "حومش".. دولة المستوطنين والأبرتهايد برعاية سياسية وعسكرية

الاقتحامات المتكررة من المستوطنين إلى "حومش" (المستوطنة التي أخليت بقرار حكومي، وكان يفترض أن تعاد أراضيها إلى أصحابها الفلسطينيين، وفق قرار من محكمة العدل العليا) تخلف هذا الجرح القانوني والأخلاقي النازف والملتهب. هذا وضع لا يطاق.

وضع لا يطاق عندما أقام المستوطنون مستوطنة على أراض فلسطينية خاصة، لا يطاق عندما أصر المستوطنون بعد إخلاء المستوطنة في إطار فك الارتباط وتقرر وفق القانون أن الدخول إليها محظور على الإسرائيليين، على البقاء فيها ليل نهار تحت رعاية الجيش الإسرائيلي. والذي لا يطاق أكثر أن محكمة العدل العليا قالت قولتها القاطعة، التي لا تقبل التأويل ولا تعمل أي مؤسسة سلطوية على فرض قرارها وتقديم المخالفين إلى المحاكمة. المستوطنون لا يأتمرون بإمرة إسرائيل السيادية، بل ويستخفون بكل مؤسساتها وأذرعها.

لقد أعلن الجيش الإسرائيلي الأسبوع الماضي بأنه يعارض تدنيساً آخر من المستوطنين للجبل الذي تقف عليه "حومش". فمن هو الجيش الإسرائيلي إذا كنت مستوطناً! لقد نظم متفرغو المستوطنين تهليلة بمشاركة أعضاء كنيست، وشخصيات عامة وآلاف المواطنين، بينما وقف الجيش الإسرائيلي جانباً، بل وحرس المخالفين، أسياد البلاد الحقيقيين.

قبل يوم من التهليلة، أعلن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي بأن الحدث لم يقره الجيش، وأنه ليس قانونياً. ولكن بدلاً من وضع الحواجز –الموضوع الذي يختص به الجيش الإسرائيلي- ويمنع اقتحام آلاف المخالفين إلى الجبل، تجند الجيش الإسرائيلي لحمايتهم.

غير أن الجيش الإسرائيلي لا يعمل بخاطره. محظور إعفاء وزير الدفاع بني غانتس ورئيس الوزراء نفتالي بينيت من المسؤولية عن سلوك الجيش. فحماية "حومش" ليست بادرة خاصة من الجيش.

إن هذه اللعبة المزدوجة تشكك بصلاحية الحكومة ومحكمة العدل العليا والجيش، وتسهم في جنون المستوطنين. إن كانت محكمة العدل العليا تقرر شيئاً ما، فعلى الجيش أن يفعل كل شيء كي ينفذ قرار السلطة القضائية. أمس في "حومش"، غداً في أماكن أخرى.

محظور على الحكومة وعلى الجيش أن ينثنيا أمام المستوطنين. إحدى وظائف الجيش، الذي هو صاحب السيادة في الأراضي المحتلة، هو الحفاظ على القانون. وعليه، فعلى الجيش أن يخلي المدرسة الدينية فوراً من الجبل، ويسمح لأصحاب الأراضي من القريتين الفلسطينيتين المجاورتين، برقة وسيلة الظهر، بالعودة إلى أراضيهم وفلاحتها.

إذا لم يأمر رئيس الوزراء بينيت ووزير الدفاع غانتس الجيش فوراً بالتصرف وفق هذا، فلن تعد إسرائيل بعد اليوم دولة قانون، بل دولة حطم فيها المستوطنون الأواني برعاية الجيش، دون أن تحرك القيادة السياسية ساكناً.

* * "*

"هآرتس": أيتام على مأدبة لئام".. حال العرب في حكومة إسرائيل الحالية

بقلم: عودة بشارات

فرعا اليمين متخاصمان، والعرب يعانون من هنا ومن هنا. في المقابل، إذا زادوا من مقاومتهم لحكومة بينيت – لبيد، فربما يجدون أنفسهم أمام حكومة بنيامين نتنياهو وايتمار بن غفير، وإذا خففوا مقاومتهم فسيواصل اليمين قضم حقوقهم داخل الحكومة.

قال الخليفة معاوية بن أبي سفيان: "لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت. إذا شدوها أرخيتها، وإذا أرخوها شددتها". على العرب في هذه الأيام السير على حبل مصنوع من الهواء حتى لو كان بسمك شعرة. ولكن هل يمكنهم وهم في وضعهم أن يشدوا الشعرة؟ وإلى أي حد يمكنهم شدها في الوقت الذي يسلط فيه سيف نتنياهو وجوقته اليمينية الفاشية على رقابهم؟ في المقابل، كيف يمكن أن يشدوها في الوقت الذي ينكل فيه زئيف الكين وايليت شكيد بالعرب، خاصة عرب النقب؟

في زمن معاوية كان الطرف الثاني يرخيها بين حين وآخر، واليوم لا توجد ولو لحظة من التراخي. في كل لحظة معطاة، يجب على حكومة بينيت إظهار وطنيتها أمام هجمات المعارضة، وديمقراطيو الماضي يدعمون حكومة بينيت. ها هو عضو الكنيست أيمن عودة قد طلب زيادة حدة الرسالة في دعوته التي تعتبر نوعاً من المسلمة: يجب عدم خدمة الاحتلال. ودعوته هذه خلقت إجماعاً للمحرضين إلى درجة أنه وجد من قارنه بايتمار بن غفير، وكان هناك من ردد الشعار المجنون لإيهود باراك عندما قال "لا يوجد شريك". عودة ليس شريكاً. وفي المقابل، فإن الزوج الكين – شكيد، هو أجمل شريك.

بنظرة معينة يمكن أن نرى عمليات موازية متشابهة تتطور في المجتمع العربي والمجتمع اليهودي. في الشارع اليهودي توتر بين اليمين المعارض واليمين الحاكم. في أوساط العرب هناك توتر بين التيار الائتلافي (راعم) والتيار المعارض (القائمة المشتركة). هذه مقارنة غير دقيقة بل ومشوهة، لكننا سنتبناها للحظة من أجل استيضاح الوضع؛ ففي الوقت الذي يحصل فيه اليمين المعارض على كل ما يريد في مجال السياسة، مثل توسيع المستوطنات وقانون المواطنة وتهويد النقب وحرية عمل لعصابات المستوطنين في مناطق "ج" وربط الاستيطان الشاب بشبكة الكهرباء وغير ذلك، فإنه لم ينتج أي شيء ملموس حتى للتيار العربي الائتلافي. يتضح أنه العرب يعتبرون حتى وهم في الائتلاف "أيتاماً على مأدبة اللئام"، مثلما قال طارق بن زياد.

الآن، ولعصر البصل في عيون "راعم"، تعود الوزيرة شكيد أكثر من مئة سنة إلى الوراء. وفي المنشور الذي أعلنت فيه عن إقامة مدينة كسيف في النقب، اقتبست أقوال دافيد بن غوريون: "لا نطالب بأن يعطونا البلاد الآن، البلاد لا يتم الحصول عليها، بل يجب احتلالها. سنحتل البلاد ببنائها". ممن ستحتل شكيد البلاد إذا لم يكن من العرب، الذين بعضهم شركاء لها في الائتلاف. ثانياً، بعد تدمير 500 قرية عربية في 1948 فلا حاجة لزيادة الكلام عن المعنى الصهيوني لبناء البلاد.

لذلك، مطلوب الآن وصفة واضحة لسلوك القوى السياسية في أوساط العرب واليسار الحقيقي. سلوك يصنف الأخطار ويضع على رأس القائمة منع عودة نتنياهو وشركائه الفاشيين إلى الحكم. ولكن هذه المهمة، مع كل الاحترام، يجب أن لا تمنعنا من النضال ضد أي قرار يعارض مصالح الجمهور العربي والدوائر الضعيفة وحقوق الشعب الفلسطيني. يجب العمل بحزم لمنع سقوط الحكومة. وفي الوقت نفسه، أن نناضل ضد الحكومة إزاء كل ظلم هي مسؤولة عنه. إذا لم نفعل ذلك فلن نعرف أنفسنا عندما ننظر في المرآة. هناك الآن من أصبحت لا أعرفهم. أنا متأكد من نباهة الجمهور العربي الذي يدرك كيف يصنف الأخطار وسلم الأولويات في الوقت الصحيح. وفي المقابل، يجب على الأشخاص الجيدين في

الشارع اليهودي أن لا يبيعوا العرب بثمن رخيص كلما صرخوا من قوة الضربات التي تنزل عليهم. ومثلما يقول المثل العربي "من يده في الماء ليس كمن يده في النار".

* * *

"هآرتس": ما زالت معلوماته حساسة".. هكذا تراوغ إسرائيل للتستر على برنامجها النووي

بقلم: يوسي ميلمان

الجنرال (احتياط) يوفال شمعوني شخص حساس ومراعٍ، هكذا أراد أن يترك انطباعاً من الرأي الذي كتبه مؤخراً بشأن مردخاي فعنونو. يقول شمعوني في هذا الرأي بأنه يفهم تفكير فعنونو، و"رغبته في مغادرة إسرائيل واضحة لي تماماً. ويمكن التماهي معه على المستوى الإنساني". هذا الرأي صاغه شمعوني، المسؤول عن الأمن في جهاز الأمن، استناداً إلى محادثة مدتها ساعة ونصف مع فعنونو. جاء شمعوني إلى هذا اللقاء عقب توصية من قاضي المحكمة العليا عوفر كروسكوفر، الذي ناقش التماساً قدمه فعنونو بواسطة محاميه افيغدور فيلدمان. هذا الأمر لا يمنعه من كتابة "أنا أجري محادثة بقلب مفتوح ونفس تواقة بهدف أن يتولد لدي انطباع بصورة شخصية ومباشرة من أقواله". لكن بعد ذلك تظهر سطور تناقض تماماً هذا "التماهي" و"القلب المفتوح". يقول شمعوني بأنه محظور بأي شكل من الأشكال السماح لفعنونو بمغادرة إسرائيل، وأنه يجب ابقاء القيود المفروضة عليه على حالها، وإلا فإن هذا سيمس بأمن الدولة.

القيود المفروضة على فعنونو والتي تم تخفيفها قليلاً على مر السنين، دخلت إلى حيز التنفيذ منذ إطلاق سراحه من السجن في 2004، بعد أن قضى عقوبة سجن 16 سنة. كان فعنونو تقنياً في المفاعل النووي في ديمونا، وأدين بسبب مخالفات أمنية خطيرة بسبب معلومات نقلها عن عمله لصحيفة "صاندي تايمز" في 1986. استناداً لهذه المعلومات، استنتجت الصحيفة بأن لدى إسرائيل مخزوناً من السلاح النووي المتطور وفيه أيضاً قنابل نووية وهيدروجينية ونيوترونية.

ومن أجل مواصلة التظاهر بـ "أنا حساس"، يشير شمعوني إلى أن رأيه مهني، لكن "هذا هو انطباعي الشخصي" أيضاً. من خلال الأقوال المزدوجة، الشخصية والمهنية، استنتج أن "المعلومات التي لدى السيد فعنونو ما زالت حساسة جداً". ولكن رأي الخبير الذي قدمه مليء بالإخفاقات المنطقية.

ادعاء شمعوني الذي يقول إن المعلومات الموجودة لدى فعنونو "ما زالت حساسة"، يظلم إسرائيل ويعرضها كدولة نووية دونية. حسب منشورات أجنبية، كانت إسرائيل الدولة السادسة في العالم التي طورت سلاحاً نووياً قبل 55 سنة. تحدث فعنونو عما شاهده وسمعه وصوره في المفاعل بعد عشرين سنة. وحسب منطق المسؤول عن الأمن في جهاز الأمن منذ ذلك الحين وحتى الآن، ورغم مرور 36 سنة، يبدو أن لا شيء تغير في عالم النووي الإسرائيلي؛ التكنولوجيا لم تتطور، والمعدات ووسائل الإنتاج لم تجدد، والمعرفة لم تتطور.

إذا صدّقنا رأي شمعوني، فيجب أن تكون النتيجة أن العالم النووي سار إلى الأمام في الوقت الذي تقف فيه إسرائيل مكانها. لذلك، كل ما عرفه فعنونو في حينه هو ما يعرفه الآن علماء لجنة الطاقة النووية. ولكن ربما حسنت إسرائيل برنامجها النووي وجعلته متقدماً أكثر، بالطبع دون معرفة فعنونو. ولكن المسؤول عن الأمن في جهاز الأمن يفضل عدم قول ذلك من أجل تبرير استمرار التنكيل به.

في محادثة مع المسؤول عن الأمن في جهاز الأمن، أوضح فعنونو بأنه لا ينوي "نشر أي معلومات حول عمله في المفاعل مستقبلاً"، لأنه لا مصلحة له فيما يحدث في المفاعل. ولأنه أنهى دوره التاريخي (أي كشف أسرار النووي الإسرائيلي)، وهو الآن أصبح متعباً من "محاربة الدولة ومؤسساتها". شمعوني لا يصدق فعنونو، ولتبرير استنتاجه بأن فعنونو يشكل خطراً أمنياً فإن ادعاءاته تستند إلى حالات سابقة، خرق فيها فعنونو القيود التي فرضت عليه، مثل الملدوغ الذي يخاف من جر الحبل.

المحامي فيلدمان في رده على الرأي الخبير للمسؤول عن الأمن في جهاز الأمن، يشير إلى أن خروقات فعنونو الذي تم تقديمه للمحاكمة بسبب بعضها، هي خروقات بسيطة، منها عدم الإبلاغ بأنه "انتقل إلى شقة في نفس المبنى الذي يعيش فيه، من الطابق الثاني إلى الطابق الثالث"، وتحدث مع أشخاص يحملون جنسيات أجنبية وأجرى مقابلة بمصادقة الرقابة مع القناة الثانية "قال شيئاً فيه كما يبدو سر يتعلق بعمله". فيلدمان يؤكد أن خروقات فعنونو "لم تمس بأمن الدولة بأي شكل من الأشكال". وفي لائحة الاتهام المقدمة ضده بسبب المقابلة مع القناة الثانية، لم يتم الادعاء بأنه مس بأمن الدولة. وحسب أقوال فيلدمان، فإن رأي الخبير "تمسك بخروقات هنا وهناك لقيود سخيفة".

رأي الخبير الذي قدمه يذكّر بقصة عن الدكتور جكيل ومستر هايد، التي كتبها شخصان، اللذان هما شخص واحد؛ فالعميد شمعوني، الإنسان الحساس والمراعي والمسؤول عن الأمن في جهاز الأمن، الصارم والمهني، حسب رأيي، لا يمثل هنا إلا خداعاً، فقد استهدف إخفاء الحقيقة البسيطة وهي أن فعنونو لن

يسمح له بمغادرة إسرائيل إلى الأبد. في جهاز القضاء، الذي يقف دائماً بصمت عند سماع كلمة أمن، مشكوك فيه أن نعثر على قاض واحد، أكان صغيراً أو كبيراً، يجد في نفسه الشجاعة كي يختلف مع منطق مليء بالتناقضات أتى به المسؤول عن الأمن في جهاز الأمن- شمعوني.

* * *

تقارير

"هآرتس": مرحباً بكم في النظام القضائي الثاني في "إسرائيل"

بقلم هاجر شيزاف ومايا هورودنيشانو

ترجمة الهدهد

يبدو مدخل هذا المكان وكأنه سجن، ويشعر بهذه الطريقة أيضاً، تبدأ الرحلة على طريق ضيق، من جانب جدار، ومن الجانب الآخر سياج مرتفع، بعد المرور عبر باب دوار، تصل إلى ساحة بها خزائن، حيث يطلب من الأشخاص التالين وضع جميع متعلقاتهم داخلها، حتى هواتفهم المحمولة، ويجب التخلص من كل شيء ما عدا ملابسهم، وسيتم إجراء تفتيش آخر، يضعهم أحد رجال مصلحة السجون في المحطة التالية، حيث يودعون بطاقات الهوية الخاصة بهم، والآن يواجهون باباً من الصلب، ينتظرهم خلفه التفتيش الأمني.

من هناك استمر إلى ممر مُسيج، اذهب مباشرة ثم انعطف إلى اليسار: لقد وصلت إلى وجهتك، مرحباً بك في محكمة عوفر العسكرية – مكان التقاء الفلسطينيين بالقانون الخاص الذي سنته "إسرائيل" لهم.

كان ذلك يوم الثلاثاء في بداية الشهر، وكانت الساعة العاشرة صباحاً، وكان التمديد في وسط مجمع الكرفان (المشار إليه فيما يلي: قاعات المحكمة) حزيناً، صفوف من الكراسي يمكن من خلالها رؤية الوجه القاتم للجلوس هناك.

ومن بينهم محمد.. إنه في أواخر الخمسينيات من عمره، وشعره ولحيته شيبان، الحزن والإحباط في عينيه، سيتم لاحقاً إحضار طفله البالغ من العمر 15 عاماً إلى أحد المباني القضائية المحيطة وهو ينتظر، وأفاد أحدهم أنه رشق الحجارة، كما يقول الأب، وهو من سكان مخيم الجلزون للاجئين، قال ابنه أن أمر لم يكن كذلك.

يعرف الأب أيضاً أن القضية ستنتهي على الأرجح باعتراف ابنه كجزء من صفقة إقرار بالذنب، هذه هي الطريقة التي تنتهي بها جميع الحالات تقريباً، وفقاً لبيانات "الجيش الإسرائيلي" التي حصلت عليها صحيفة هآرتس، بين 2018 وأبريل 2021، فإن 99.6% من لوائح الاتهام التي نُظرت في المحاكم العسكرية والتي تم إصدار الأحكام فيها انتهت بهذه الطريقة.

هذه الأرقام التي تم الحصول عليها بناء على طلب من مؤسسة حماية حقوق الإنسان (كازا) عبر حركة حرية المعلومات، ربما لا تفاجئ أحداً، ولا الفلسطينيون مقتنعون ببراءتهم ولا ببراءة أفراد عائلاتهم، سوف تثبت أنك لم ترمِ حجراً، الاعتراف هو الذي يخرجهم من الحبس ويمنحه نهاية ظاهرة، يمكن احتجاز الأشخاص لفترة أطول من العقوبة التي يتلقونها.

محمد – ابنه الثاني 25 عاماً، والمحتجز منذ أكثر من عام بعد أن قال إنه اصطدم عندما كان يرجع بسيارته للخلف عن غير قصد، بسيارة "إسرائيلية" – يسعى أيضاً من أجل إقرار صفقة، يقول الأب بلغة عبرية مكسورة" :سيكون من الأفضل لو حصل على صفقة إقرار بالذنب، حتى تنتهي هذه الصفقة، فهذه هي الحقيقة، إنها ليست صفقة جيدة ولكن هذا ما هو عليه."

في الواقع هذه عملية حسابية بسيطة، حيث أن معظم اعتقالات الفلسطينيين في الضفة الغربية ما زالت حتى نهاية الإجراءات.

قالت المحامية "سمادار بن نتان" دكتوراه في القانون وباحثة في المحاكم العسكرية، تقول" :الاعتراف هو الذي يخرجهم من الحجز ويمنحهم نهاية واضحة، يمكن احتجاز الأشخاص لفترة أطول من العقوبة التي يتلقونها."

وهنا تأتي إحدى القضايا الجوهرية، حقيقة أن الاعتقال في الضفة الغربية حتى نهاية الإجراءات هو القاعدة المهيمنة، تقول المحامية ريهام نصرة، التي تمثل الفلسطينيين في المحاكم العسكرية" :في إسرائيل الإفراج أسهل بكثير."

"في إسرائيل هناك أصفاد إلكترونية، أو نزل يمكن استخدامها كبديل للاحتجاز في ظروف معينة، خاصة فيما يتعلق بالقصر والأشخاص ذوي الخلفية العقلية أو الظروف المعيشية الصعبة، وهذا غير موجود بالضفة الغربية."

وهناك سبب آخر لاستبعاد المحاكم العسكرية لبديل الاعتقال بالكامل: حقيقة أن المتهمين يعيشون في منطقة أ، أي مدينة فلسطينية، وبسبب كل هذا، تشرح نصرة، "من الأسهل الموافقة على الصفقات، لأنهم كانوا بالفعل في السجن منذ الأشهر التي تطالب فيها النيابة بالسجن."

إذا لم يكن ذلك كافياً، فهناك قسم آخر أو ربما تعريف يميز بين لوائح الاتهام المرفوعة ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وتلك المرفوعة ضد اليهود، على جانبي الخط الأخضر، "في إسرائيل هناك فرق بين المخالفات الأمنية ومخالفات أخرى، في حين أن معظم المخالفات في الضفة الغربية تعتبر مخالفات أمنية."

وقالت المحامية "سمادار بن نتان": "في الواقع وفقاً لبيانات حرية المعلومات التي قدمها الجيش الإسرائيلي – وساعد الناشط الاجتماعي غاي سومر في تحليلها – في 2018-2021، كانت أكثر من 65٪ من جميع القضايا -عدا المخالفات المرورية- التي نُظرت في المحاكم العسكرية جرائم أمنية."

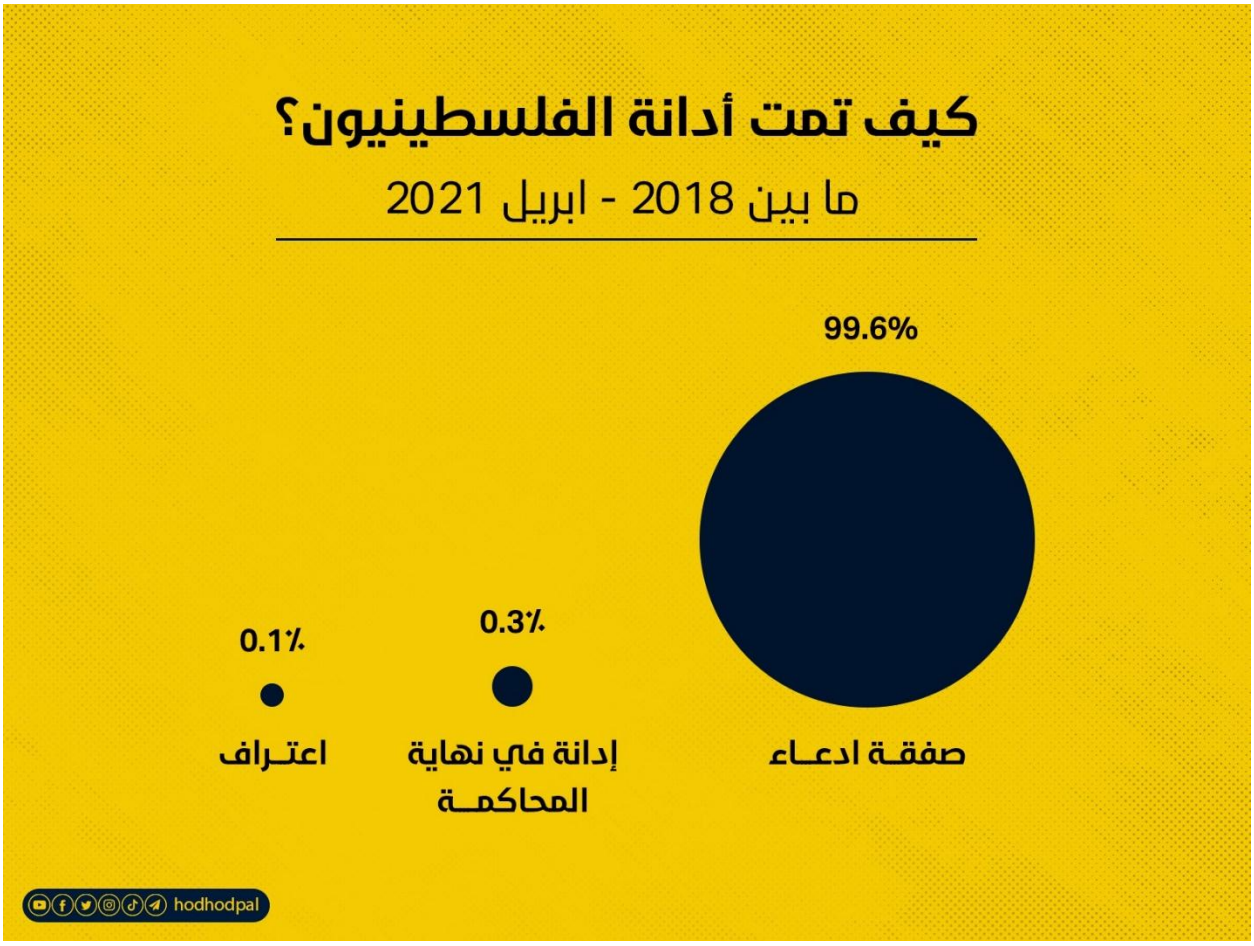

كيف تمت أدانة الفلسطينيون؟

- **6%صفقة ادعاء**
- **3 %إدانة في نهاية المحاكمة**
- **1 % اعتراف**

لكن الأمن لا يتعلق فقط بالإرهاب أو بحالات أخرى يسقط فيها ضحايا، إن مظلة الجرائم الأمنية واسعة، بل وواسعة جداً، وتشمل أيضاً جرائم "السلوك غير المنضبط"، مثل المشاركة في مظاهرة، أو العضوية في جمعية غير مصرح بها، "ويعتمد كل من الادعاء والمحاكم على حجج" فالوضع الأمني المعقد "لإثبات ادعاء محفوف بالمخاطر."

قالت المحامي نصرة عن تواتر الاعتقالات حتى انتهاء الإجراءات، "إن المعتقل الفلسطيني يدفع ثمناً شخصياً مقابل الوضع الأمني برمته، كما أن تبرير الصعوبات في تحديد المكان أو الإشراف عليه يؤسس ادعاءً بالخوف من الهروب أو الاضطراب، وبهذه الطريقة يمكن إقناع المحاكم بسهولة أكبر بضرورة إبقاء الفلسطينيين رهن الاعتقال."

ومن هنا فإن طريق المعتقلين الفلسطينيين إلى العلاج الأشد يكون قصيراً، فضلاً عن تدخّل كافة الأجهزة الأمنية، وتضيف "بن ناتان" أن معظم التحقيقات في الضفة الغربية هي من الشاباك أو شرطة مستوطنات الضفة الغربية، التي تعمل بشكل وثيق مع الشاباك، ووفقا لها في كثير من الأحيان تستند الأدلة في القضايا على القيل والقال – مهما كان الدافع.

في الواقع تُرفع هذه القضايا إلى محكمتين عسكريتين، حيث جميع المدعى عليهم فلسطينيون، أحدهما هو سجن سالم في شمال الضفة الغربية، والآخر – والأكثر ألفة – هو "محكمة عوفر العسكرية" بالقرب من مستوطنة "جفعات زئيف."

هنا انتظر محمد ساعات طويلة ذلك الثلاثاء، ففي العاشرة صباحاً كان جالساً بالخارج، حتى الساعة 13:00 ظهراً كان لا يزال ينتظر دوره للدخول إلى المقطورة المزدحمة، لكن وقت ابنه للوقوف أمام القاضي لم يحن بعد، يجلس أحياناً ويمشي بين الكراسي تحت أشعة الشمس الحارقة وكافيتريا مغلقة الآن، إنه رمضان،- لا يأكل بل يصلي-، على الأقل هناك ظل هنا.

صفقة بدون ادعاء

إن صفقات الإقرار بالذنب هي أيضاً قضية شائعة في "المحاكم الإسرائيلية"، لكن معدلها أقل بكثير مما هو عليه في المحاكم العسكرية، وفقاً لمكتب المدعي العام، في عام 2020، كانت 83٪ من الإدانات تأتي ضمن صفقات قضائية.

في حالة الجرائم الأمنية، فإن الأرقام أكثر تشابهاً بالفعل مع تلك الموجودة خارج الخط الأخضر – نسبة المدانين في ضمن صفقات ادعاء 93٪، ومع ذلك فإن الأمور المختلفة بين النظام القضائي في الضفة الغربية والنظام القضائي داخل الخط الأخضر تبدأ قبل فترة طويلة من مرحلة التوقيع – أي من لحظة الاعتقال، مروراً بالنقاشات في مختلف المراحل، والقوانين، والمسؤولين وحتى الشروط التي يواجهها محامو الدفاع.

أعلم الآن أنه في "إسرائيل" إذا كان عمرك أقل من 18 عاماً، لا يمكن أن تخضع للتحقيق دون وجود والد المعتقل واستشارة محام، ولكن لم يسمحوا لوالد محمد بالدخول للتحقيق او توكيل محامي.

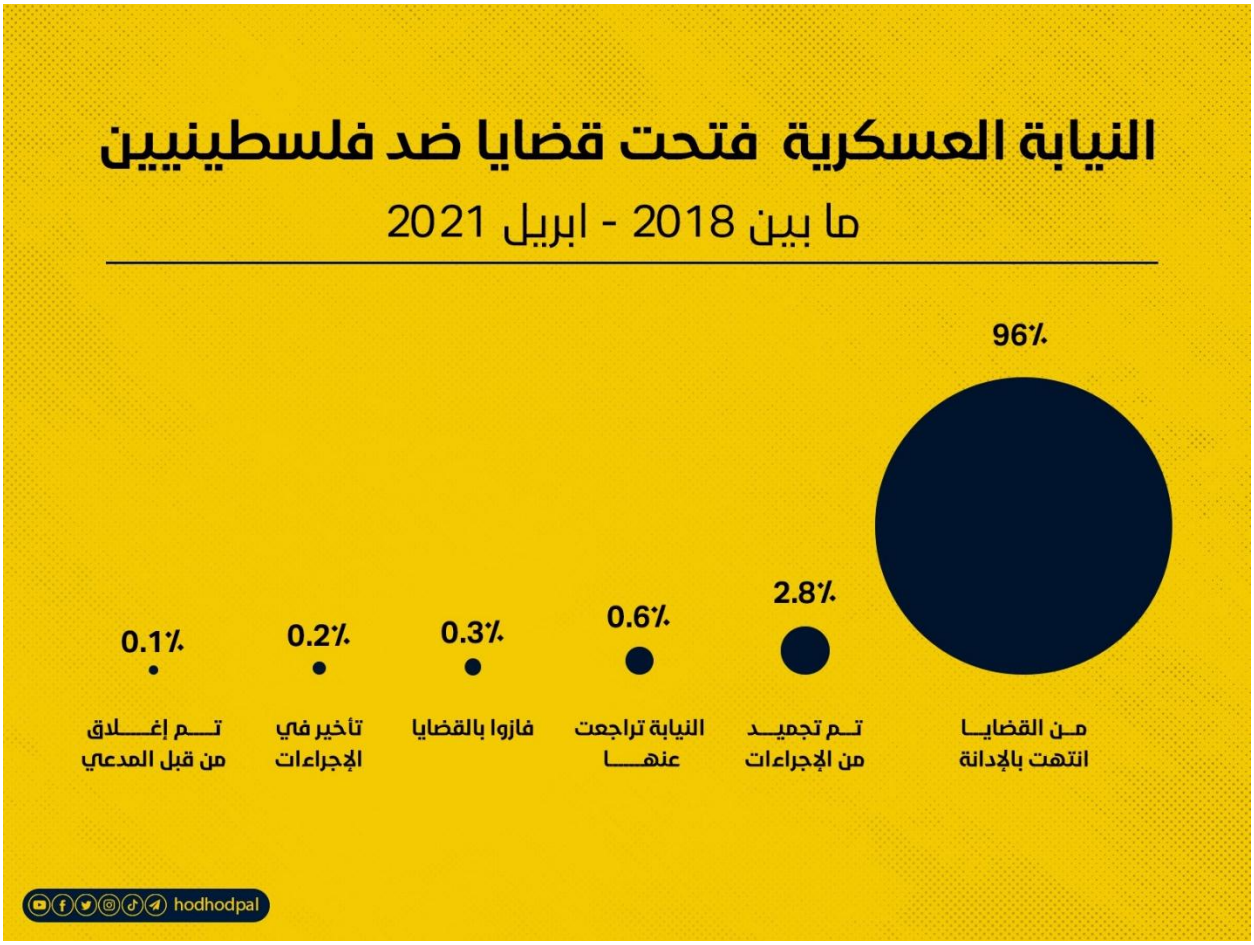

النيابة العسكرية فتحت قضايا ضد فلسطينيين بين 2018 وأبريل 2021

- **96% من القضايا انتهت بالإدانة**
- **تم تجميد 2.8 % من الإجراءات**
- **6% من القضايا النيابة تراجعت عنها**
- **3% كسبوا القضايا**
- **تم إغلاق 0.2% من قبل المدعي**
- **1% تأخير في الإجراءات**

إن أحد الاختلافات الرئيسية بين نظامي القضاء يتعلق بمدة الاحتجاز المسموح بها أمام القاضي التالي، حيث يعرف كل مجرم يُقبض عليه في "إسرائيل" أنه سيمثل أمام قاضٍ خلال 24 ساعة، ويمكن لأي شخص يتم القبض عليه للاشتباه في ارتكابه قضايا أمينة أن ينتظر 48 ساعة، وهو وقت في الاحلام فيما يتعلق بالضفة الغربية، إذا كانت مخالفة فلسطينية وأمنية فيمكن أن تمر 96 ساعة، قبل العرض على القاضي لكن هذا مجرد مثال واحد.

وهناك قضية أخرى تتعلق بحق القاصر في مرافقة أحد الوالدين للاستجواب، إنها أبجدية في "إسرائيل"، بالضفة الغربية وبناء على منظمة الشفافية الدولية فهذا الامر لا وجود له، وهناك أيضاً مسألة استشارة محامٍ، ظاهرياً هو حق محفوظ للفلسطينيين لكن هل يتم تطبيقه دائما؟

يروي محمد أن ابنه القاصر مُنع من هذه استشارة محاميه قبل أن يبدأ استجوابه.

بشكل عام، كل ما سبق هذا التحقيق أثار الشكوك في قلبه، قال: "أخبرني أن ابني مطلوب وأنني يجب أن أحضره إلى قاعدة بنيامين العسكرية، وأخذته إلى هناك."

كرر كلامه قائلاً: "الآن أعلم أنه في إسرائيل إذا كان عمرك أقل من 18 عاماً، فيمكنك إجراء تحقيق في وجود الأب واستشارة محام، لم يسمحوا لي بالدخول ولم يسمحوا له بتوكيل محام.

إذا كان محمد يبحث عن مكان للتفاؤل، فإن الإحصائيات لم تكن في صفه، وكشفت حرية البيانات للمعلومات من 2014-2018، والتي تم تقديمها بناءً على طلب البروفيسور "نيتا زيف" والمحامية "نيري

راماتي"، أنه في كل عام من هذه السنوات، تم فتح ما بين 4290 و 5500 قضية في النيابة العسكرية، وحوالي 90٪ منها أصبحت لوائح الاتهام.

وللمقارنة فقد تم فتح حوالي 30 ألف قضية سنوياً في مكتب المدعي العام، في الأعوام 2015-2018، وكل مرة أدت إلى حوالي 4000 تهمة فقط، يتم إغلاق الغالبية العظمى من القضايا بلا شيء.

وقالت المحامية بن ناتان: "بغض النظر عن مدى قوة الأدلة، فإن الأمر يتعلق في النظام العسكري بإصدار لائحة اتهام، لا يوجد غربلة للقضايا التي ليست قوية من حيث الأدلة أو المصلحة العامة، ويقع اللوم بالأساس على جهة رئيسة واحدة وهي النيابة العسكرية."

بغض النظر عن مدى قوة الأدلة، فإن الأمر في الجيش يتعلق بلائحة اتهام، لا يوجد فحص لقضايا تعمل أو غربلة للقضايا غير القوية.

احصائيات بلوائح اتهام بحق فلسطينيين

- **2017: 4588**
- **2018: 4168**
- **2019: 3291**
- **2020: 2616**

المخالفات الأمنية: "العمليات الإرهابية المعادية:"

- **2017: 2072**
- **923،2018: 1**
- **613،2019: 1**
- **567،2020: 1**

الاضطرابات:(اعمال شعب)

- **2017: 1010**

- **2018: 906**
- **2019: 511**
- **2020: 266**

الجرائم غير الأمنية:(جنائية)

- **2017: 432**
- **2018: 442**
- **2019: 462**
- **2020: 343**

الإقامة غير القانونية:

- **2017: 1064**
- **2018: 877**
- **2019: 705**
- **2020: 440**

بعبارة أخرى كما قال المحامي جميل الخطيب (الذي أصبح بالفعل ضيفاً منتظماً في محكمة سالم العسكرية)، "عتبة الإثبات أقل في المحاكم العسكرية عند تقديم لائحة اتهام"، في صيف عام 2019، تم إعطاء مثال مدوٍ، واعتقل محمود قطوسة، من سكان قرية دير قادس الفلسطينية، للاشتباه في قيامه باغتصاب فتاة تبلغ من العمر سبع سنوات في المستوطنة، وبعد عدة أسابيع تم تقديم لائحة اتهام ضده، لكن بعد فترة وجيزة اتضح أن الأدلة لا تستند إلى أسس سليمة، واضطرت النيابة العسكرية إلى إعادتها والإفراج عنه بعد 55 يوماً في الحجز.

"بالغ جديد"

القاعة 7 عبارة عن كرفان صغير ومضغوط مزدحم بشكل خاص في نهاية الممر الى الكرفان في "محكمة عوفر العسكرية"، هنا تُعقد جلسات الاستماع بشكل فيلم متحرك وبإلحاح كبير، في أي لحظة يتكدس هنا ما بين ثلاثة وخمسة معتقلين وأفراد عائلاتهم والعديد من المحامين والمدعين العامين والجنود الآخرين، الذين لا يكون دورهم واضحاً دائماً.

هذا هو المكان الذي تم فيه أخيراً إحضار نجل محمد الأصغر، رسمياً كان النقاش مغلقاً نظراً لعمره، ولكن نظراً لحركة الخارجين والداخلين من الجنود للقاعة كانت الأبواب مفتوحة في الغالب، والقضاة يرتدون الزي العسكري، وكذلك المدعون العامون والطابعون والمترجمون، محامو دفاع بملابس مدنية أما المعتقلين يلبسون زي مصلحة السجون.

الباب غير المغلق يفتح سؤالا آخر :ما معنى محكمة الأحداث التي تأسست في "محكمة عوفر العسكرية" قبل 13 عاماً إذا لم يتم الحفاظ على خصوصية القاصر ويناقش نفس القاضي قضية القصر والبالغين على حد سواء، والجواب أن محكمة الأحداث لا تتعامل إلا مع القضايا نفسها وليس الاعتقالات، ليس من المؤكد أن والدا قاصر "إسرائيلي" كانا سيقبلان هذه الإجابة، ولحسن الحظ لن يحصلوا عليها أيضاً.

بشكل عام على عكس "إسرائيل" في الضفة الغربية، لا يكون التمييز بين البالغ والقاصر 18 عاماً فقط، وهناك أيضاً انقسام داخلي، يُطلق على الصبي الذي يتراوح عمره بين 12 و 14 عاماً "الصبي"، بينما يُسمى الصبي الذي يتراوح عمره بين 14 و 16 عاماً "بالغاً جديد.

تعريف البالغ الجديد مهم لا سيما فيما يتعلق بتمديدات الاحتجاز، أثناء وجود قاصر في "إسرائيل" يجب أن يمثل أمام قاض في غضون 24 ساعة، ويمكن أن ينتظر "بالغ جديد" فلسطيني 48 ساعة، وفي حالة المخالفات الأمنية (كما يحدث في معظم الحالات) أيضاً 96 ساعة، مثل بالغ كبير أي اكبر من (20 سنة)، لكن الخلافات لا تصل إلى حد انتظار القاضي، على عكس "القانون الإسرائيلي"، يسمح القانون العسكري بالسجن لمدة تصل إلى ستة أشهر للقصر الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 14 عاماً.

حقوق المشتبه بهم والمعتقلين في الضفة الغربية و"إسرائيل"

الصلاحيات بحكم:

- **في الضفة الغربية :أمر أمني (الضفة الغربية)**
- **في "إسرائيل :"قانون الإجراءات الجنائية**

التفتيش

- **في الضفة الغربية :لا حاجة لأمر يُسمح لضابط أو جندي بالدخول في أي وقت وفي أي مكان والبحث عن البضائع والأشياء والشهادات والمزيد.**
- **في "إسرائيل :"يُسمح بالتفتيش دون أمر في ظروف استثنائية، على سبيل المثال عندما يكون لدى ضابط الشرطة سبباً للاعتقاد بارتكاب جريمة هناك.**

تفتيش جسدي:

- **في الضفة الغربية :يحق لكل جندي تفتيش شخص يشتبه في حيازته شيئاً يتوقع ضبطه وفقاً للتعليمات الأمنية.**
- **في "إسرائيل :"البحث مسموح به فقط عند القبض عليه أو عند الاشتباه في مخالفة معينة.**

الذي يمثل أمام القاضي – الكبار

- **في الضفة الغربية :خلال 48 ساعة، 96 في مخالفات أمنية.**
- **في "إسرائيل :"خلال 24 ساعة؛ 48 في المخالفات الأمنية.**

اعتقالات بدون مذكرة

- **في الضفة الغربية :يجوز للجندي والشرطي أن يُعتقل في أية حالة لارتكابه مخالفة أو اشتباه بارتكاب مخالفة.**
- **في "إسرائيل :"لا يجوز لضابط الشرطة أن يعتقل إلا في حالة وجود "سبب معقول للاشتباه" في جريمة يمكن القبض عليها وإذا تم استيفاء شرط إضافي، مثل الخوف من تعطيل الإجراءات القانونية أو التعرض لخطر.**

سجن القُصّر

- **في "إسرائيل :"لا توجد أحكام بالسجن دون سن 14 عاماً.**
- **في الضفة الغربية :يمكن سجن القاصرين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 14 عاماً لمدة تصل إلى ستة أشهر.**

تم تمديد اعتقال نجل محمد في هذه الجلسة، كما تم تقديم لائحة اتهام ضده، ولم تكن المخالفة المنسوبة إليه إلقاء الحجارة بل إلقاء زجاجة حارقة على برج حراسة عسكري، لا يزال الأب مقتنعاً بأنه لم يتم التخلص من القضية، فالرد على أي حال لم يكتشفه الأب إلا بعد انتهاء الجلسة، أثناء ذلك لم يتمكن هو وابنه من الاستماع إلى ما يقال داخل جدران المحاكمة؛ ولم تسمح الضجة الكبيرة بذلك وحاولوا هم أنفسهم أيضاً التواصل مع بعضهم البعض من مسافة بعيدة طوال الوقت، ولكن حتى لو كانوا يحاولون الاستماع أكثر قليلاً، فمن المشكوك فيه للغاية أن ذلك كان سيساعدهم.

وتجري جلسات المحاكمة باللغة العبرية رغم أنها ليست اللغة الأم للمتهمين، على الرغم من وجود مترجم بالزي الرسمي في القاعة، فقد تختلف جودة واستمرارية الترجمة، يوضح محمد": لا أفهم تماماً ما يقال في الداخل، المترجم يترجم بعض الأشياء وليس كل شيء، 90٪ لا يترجم، المحامي في النهاية يخبرنا ما حدث."

قصة لمحمد آخر أصغر سناً يبلغ من العمر 23 عاماً، كان في محكمة عوفر الأسبوع الماضي، حيث تعرض بالفعل لسوء فهم أو اثنين، هذه المرة جاء كمرافق لأخيه المشتبه في قيامه بإلقاء الحجارة.

لم يأت بمفرده حيث جلس ابن عمه أيضاً في منطقة الانتظار، فهو يأتي في الغالب وفقاً لإجراءات كورونا (والتي حددها أيضاً نظام القضاء العسكري)، يمكن لقريب واحد فقط ومن الدرجة الأولى، الدخول إلى جلسة المحكمة.

ليس الأمر أنه في الأيام الخالية من كورونا لا توجد حدود، لذلك يُسمح فقط بدخول اثنين من أفراد الأسرة للاستماع لجلة محاكمة المعتقل، وغني عن القول أنه لا يوجد قيد مماثل في "إسرائيل."

قال ابنا العم اللذان جلسا بملل وفي الحرارة الشديدة إنهما كانا أيضاً وراء القضبان في "محكمة عوفر العسكرية" في الماضي، جلس أحدهم عامين رهن الاعتقال الإداري، والآخر اتُهم بإلقاء الحجارة، وروى محمد قصة كثيرين "لم أفهم أي شيء في المحاكمة ولم أفهم ما كان يحدث على الإطلاق."

كان يبلغ من العمر 19 عاماً عندما تم القبض عليه وسجن لمدة عام ونصف، بالنسبة له أيضاً، انتهى الأمر بصفقة إقرار بالذنب، رغم أنه حتى يومنا هذا يدعي أنه غير مذنب، وهو يقول: "لم أقم برمي الحجارة، تم اعتقالي في منتصف الليل لأن أحدهم أبلغ عني."

"يشير ابن عمه في اتجاه مجندة تقف في مكان قريب – والقاضي في الداخل يرتدي زياً مثل زيها، وهما نفس الشيء."

الشعور بالدونية

ها الأمر يضعنا في شعور "هم ونحن" أو العكس، المحامي ناصف درويش، "عند النظر في قضية في محكمة مدنية، هناك توازن من حيث من يمثل الدولة والمتهمين، كلاهما إسرائيلي"، هنا يوجد فصل واضح، فالقضاة – الموظفون الدائمون أو جنود الاحتياط – يرتدون الزي العسكري، وكذلك المدعون العامون والطابعون والمترجمون، محامو دفاع عن مدنيين ومتهمين ومعتقلين بزي مصلحة السجون، القاعة نفسها لا تترك مجالاً لتوفير ميزة المنزل: بجانب شعار الدولة يوجد شعار "الجيش الإسرائيلي" وشعار وحدة المحكمة العسكرية.

وهناك طريقة أخرى يشعر بها محامو الدفاع غالباً بالدونية، بالإضافة إلى حقيقة أن القانون العسكري يتغير كثيراً، فإن المحامين – مثل موكليهم – لا يتحدثون دائماً العبرية أو يعرفون "القانون الإسرائيلي" جيداً بما فيه الكفاية، والذي يُستخدم أيضاً في الإجراءات القانونية.

" هناك محامون يحملون ترخيصاً من السلطة الفلسطينية، وما يحدث هو أن معظمهم لا يعرفون اللغة بشكل صحيح"، يقول محامي دفاع يمثل أحياناً أيضاً في المحكمة العسكرية، "لسوء الحظ، الصورة قاتمة للغاية هناك – سواء من جانب بعض محامي الدفاع أو من جانب نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية نفسها."

ويروي نفس المحامي عن قضية مثّل فيها قاصر من أبو ديس محامٍ بالنيابة عن نادي الأسير الفلسطيني.

بعد أن وافق محامي الدفاع الفلسطيني على الاعتقال حتى نهاية الإجراءات، توجهت اليه أسرة القاصر، "ذهبت إلى هناك، ووجدت في القضية أنه لا يوجد دليل ضده، وطلبت إعادة المحاكمة وأطلق سراح القاصر وأغلقت القضية"، ويعترف محام آخر يمثل الفلسطينيين في "محكمة عوفر العسكرية" أن "النظام بأكمله هناك مهمل وللأسف من جانبنا أيضاً."

وأحياناً ما يحدث في "محكمة عوفر العسكرية" – يبقى في " محكمة عوفر العسكرية"، جزئياً على الأقل، وفقاً للقانون، تُعقد الجلسات في المحاكم في "إسرائيل" في جلسة علنية (باستثناء بعض الحالات الخطيرة) ويُسمح لكل شخص بحضور الجلسات وفقاً لمبدأ العلنية، لكن هذا المبدأ لا ينطبق حرفياً في المحاكم العسكرية، بالإضافة إلى أنه يُسمح لكل معتقل بإحضار قريب واحد فقط، يواجه الصحفيون والناشطون "الإسرائيليون" الذين يرغبون في الوصول مطبات ويطالبون بالحصول على موافقة مسبقة من الجيش.

حدث هذا عندما تقدمت صحيفة "هآرتس" بطلب إلى المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي للحصول على إذن لحضور المناقشات المذكورة هنا، وكان رد الجندي على الطرف الآخر من الخط: "أنا بحاجة إلى فهم المزيد من التفاصيل من أجل تأكيد ذلك"، وأخيراً، تم استلام الموافقة، مع المكافأة المعتادة للصحفيين، في شكل مرافقة قريبة – لا يمكن التنازل عنها،

وكل من زار محكمة في "إسرائيل" من قبل يعلم أن الدخول مجاني ولا داعي للتنسيق، ولكن حتى في الماضي، توضع العقبات في طريق أولئك الذين يريدون معرفة ما يحدث في جلسات محكمة عوفر العسكرية، في حين أن بروتوكولات وأحكام "المحاكم الإسرائيلية" يتم نشرها لاحقاً في "النظام الإلكتروني للمحاكم الإسرائيلية"، الذي يمكن للصحفيين الوصول إليه، لا توجد قاعدة بيانات مماثلة يتم تحميل وثائق المحكمة العسكرية عليها على الإطلاق، من أجل استقبالهم، يجب أن يُطلب من الجيش الإسرائيلي القيام بذلك

إرهاب الكلمات

محمد، والد القاصر "البالغ الجديد" المتهم الآن بإلقاء زجاجة مولوتوف، موجود الآن في منزله في الجلزون، ولا يزال لا يعرف متى سيرى ابنه مرة أخرى ويعانقه، هناك اضطهاد هنا، لقد عملت في الزجاج لسنوات عديدة في القدس كما أقوم بتعليم أطفالي من أجل حياة كريمة.

وأضاف بان جهاز الأمن العام " الشاباك" يجب ان يشعر بالارتباك لانهم بمجرد اعتقالهم لابني وتعريضه للتحقيق واضطهاده لا يفعلون شيئاً جيداً، وسيبقى ما تعرض له من سوء المعاملة في ذاكرته وبسبب ما حدث له سيظل يكره اليهود"

إنه خائف على ابنه، مما سيفعله في المستقبل وأشار أيضاً الوالد خلال حديثه مع هآرتس الى الخوف على مصيره أيضاً فقال: "أخشى أنه حتى عندما أتحدث معك سيأتي شخص ما ويقول" :لماذا تتحدث معها، أخشى أن يجعلني الحديث إرهابياً – سيقولون إنه إرهابي الكلمات."

* * *

خبراء إسرائيليون: تلقينا ضربة في المواجهة الأخيرة بالأقصى

ترجمة: د. عدنان أبو عامر\ موقع عربي21

مع الهدوء النسبي الذي بدأ يسود في الأراضي المحتلة عموما، والمسجد الأقصى خصوصا، فما زالت أجواء الإحباط تنتشر في الأوساط الإسرائيلية، بزعم أن دولة الاحتلال "وقعت في الفخ"، لأن الفلسطينيين نجحوا في منع المستوطنين من تنفيذ مسيرة الأعلام، وذبح القرابين.

يسود اعتراف في محافل الاحتلال بالملكية الإسلامية للمسجد الأقصى، ما أفقد الاحتلال للكثير من النقاط التي توقفت عندها عملية "حارس الأسوار" في غزة في رمضان 2021، على اعتبار أن كل جولة تنتهي، تحدد بموجبها بداية الجولة التالية.

تسيفي يحزكيلي خبير الشؤون العربية في "القناة 13"، ذكر في حوار نشرته صحيفة معاريف أن "إسرائيل تلقت ضربة في المواجهة الأخيرة مع الفلسطينيين في المسجد الأقصى، وتم تتويجها برفع عناصر حماس لراياتهم الخضراء في رحاب الأقصى، تماما كما هو الحال في غزة، وفي المقابل ظهر سلوك الإسرائيليين بشكل عام أنهم خائفون من الفلسطينيين، مما يعني أن الوضع الإسرائيل سيئ، وليس جيدًا".

وأضاف أن "حماس تستمر في التحريض على إسرائيل لمدة 15- 20 سنة، وفي النهاية أثبتت الحركة حقيقة أن إسرائيل تخشى اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، والنتيجة أننا وصلنا إلى وضع تسيطر فيه حماس على المسجد الأقصى، وتنجح في جعل الفلسطينيين يكرهوننا، ولا يقبلون وجودنا، بسبب ما فقده الجيش من الروح القتالية، وتسبب بانخفاض تدريجي لقيمة الردع الإسرائيلية أمام الفلسطينيين".

الجنرال تسفيكا فوغل القائد الأسبق للمنطقة الجنوبية في جيش الاحتلال، ذكر في حوار نشرته صحيفة معاريف أن "الاستخلاص الإسرائيلي من المواجهة الأخيرة في المسجد الأقصى يشير الى أننا في كل مرة نتلقى ضربة جديدة، ومن مكان مختلف، لكنها ضربات تحاول تحطيم أرواحنا، مرة من الجنوب، وأخرى في الوسط من الضفة الغربية، وتارة ثالثة من الجبهة الشمالية".

وأضاف أن "إسرائيل مطالبة بألا تتجاهل الصفعة التي واجهتها في المواجهة الأخيرة، بما في ذلك انضمام فلسطيني48 لهذه الموجة، خاصة وأنهم "يعدون لنا مفاجأة"، في ضوء ما يمتلكون أكبر قدر من الأسلحة، ما يعني أن هذا السلاح سيخرج يومًا ما في شوارعنا، مع وجود أغلبية بين صفوفهم لا يحبون إسرائيل، ولا يلتزمون بقوانينها، وكل ما يحتاجونه فقط قطرة وقود كي تشتعل النيران في المعسكر".

تشير هذه الاعترافات الإسرائيلية إلى أن دولة الاحتلال أمام مواجهة لم تكن محسوبة، الأمر الذي يعني أنها ما زالت تستخلص أخطاءها وإخفاقاتها من الجولة الأخيرة، دون وجود ضمانات بألا تتكرر هذه الأخطاء في ضوء ما حصله الفلسطينيون من إنجازات لا تخطئها العين، سواء على الصعيد العسكري أو المعنوي، وهو

ما قابله تراجع وتدهور في الأمن الإسرائيلي، بما أظهر دولة الاحتلال في وضع لا تحسد عليه البتة، وباعتراف جنرالاتها وساستها أنفسهم!

* * *